Journal of Palestine Ahliya University for research and studies
مجلة جامعة فلسطين الأهلية للبحوث والدراسات
ISSN: 2959-4839
Vol. 0_ Issue 0_ (202_)

The Philosophy of Power and Organization: A Comparative Analysis of Plato and Max Weber

Azzam H. Amro[1]
[1] Al-Istiqlal University (Palestine)
azzam.amro@pass.ps

Received:02/12/2025 Accepted:19/04/2026 Published:

Abstract:

This study aimed to conduct a comparative analysis of the perspectives of Plato and Max Weber regarding the nature of authority and mechanisms of social control, by examining the philosophical and sociological foundations underlying each model, and identifying points of convergence and divergence within the context of historical and intellectual transformations. In response to the nature of the study, it adopted the qualitative content analysis methodology as its main analytical framework. The core texts analyzed included The Republic, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, and Economy and Society. A set of methodological tools was employed, including conceptual analysis to extract key concepts, systematic comparison to identify similarities and differences, synthetic inference to construct an interpretive model, and critical projection to assess the applicability of the findings to contemporary contexts. The study found that Plato's model is based on internal control grounded in wisdom and virtue, whereas Weber's model is based on external control grounded in legal rationality and bureaucracy. This reflects a shift from the ethics of virtue toward the rationality of systems. The results also showed that the contemporary challenge does not lie in choosing between the two models, but rather in the possibility of integrating them within a complementary framework that balances values and efficiency. The scientific contribution of this study lies in proposing an integrative analytical framework that contributes to the development of a hybrid governance model combining ethical ends with procedural means, thereby enhancing the effectiveness of modern institutions and their ability to achieve both justice and efficiency simultaneously.

Keywords: *Plato; Max Weber; Bureaucracy; Philosophical Leadership; Procedural Justice.*

Journal of Palestine Ahliya University for research and studies
مجلة جامعة فلسطين الأهلية للبحوث والدراسات
ISSN: 2959-4839
Vol. 0_ Issue 0_ (202_)

فلسفة السلطة والتنظيم: تحليل مقارن بين أفلاطون وماكس فيبر

عزام حامد عمرو[1]

[1]جامعة الاستقلال (فلسطين)

azzam.amro@pass.ps

تاريخ الاستلام:2025/12/02 تاريخ القبول:2026/04/19 تاريخ النشر:

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تحليلٍ مقارنٍ بين تصورات أفلاطون وماكس فيبر حول طبيعة السلطة وآليات ضبط المجتمع، من خلال الكشف عن الأسس الفلسفية والسوسيولوجية التي يقوم عليها كل نموذج، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما في سياق التحولات التاريخية والفكرية. واستجابةً لطبيعة الدراسة، اعتمدت على منهجية تحليل المضمون الكيفي بوصفها إطاراً منهجياً رئيساً، حيث تم تحليل المتون الأساسية، وفي مقدمتها الجمهورية، والأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، والاقتصاد والمجتمع، وذلك عبر توظيف أدوات منهجية متعددة شملت التحليل المفاهيمي لاستخراج المفاهيم المركزية، والمقارنة المنهجية لرصد نقاط التقاطع والتباين، والاستنباط التركيبي لصياغة نموذج تفسيري، إضافة إلى النقد الإسقاطي لتقييم قابلية تطبيق النتائج في السياق المعاصر. وقد توصلت الدراسة إلى أن نموذج أفلاطون يقوم على الضبط الداخلي المرتكز إلى الحكمة والفضيلة، في حين يقوم نموذج فيبر على الضبط الخارجي القائم على العقلانية القانونية والبيروقراطية، بما يعكس تحولاً من أخلاق الفضيلة إلى عقلانية النظام. كما أظهرت النتائج أن التحدي المعاصر لا يكمن في المفاضلة بين النموذجين، بل في إمكانية التوليف بينهما ضمن إطار تكاملي يوازن بين القيم والكفاءة. وتتمثل الإضافة العلمية للدراسة في تقديم إطار تحليلي تكاملي يسهم في بناء نموذج هجين للحوكمة يجمع بين الغايات الأخلاقية والوسائل الإجرائية، بما يعزز فاعلية المؤسسات الحديثة وقدرتها على تحقيق العدالة والكفاءة في آنٍ واحد.

الكلمات المفتاحية: *أفلاطون؛ ماكس فيبر؛ البيروقراطية؛ القيادة الفلسفية؛ العدالة الإجرائية.*

1. مقدمة:

لا زالت الفلسفة تجسد نافذة منفتحة على العوالم المختلفة من الفكر والتأمل، تختلط فيها الرؤى المعمّقة وتتقاطع فيها الأفكار المتنوعة التي تُشكّل أساس الفهم الإنساني المعقد، ومن أبرز الفلاسفة اليونانيين الذين أضاءوا هذا الطريق عبر العصور: أفلاطون، وعالم الاجتماع والفيلسوف والسياسي الألماني ماكس فيبر، إذ إنّهما أثّرا وبشكل عميق على علوم "الفلسفة والسياسة وعلم الاجتماع"، وتكتسب المقارنة بين أفلاطون (القرن الرابع ق.م) وماكس فيبر (أواخر القرن التاسع عشر) أهمية استثنائية؛ لكونها تمثل حواراً معرفياً بين "تأسيس الدولة على الفضيلة والحكمة" وبين "تأسيسها على العقلانية الإجرائية والقانون"، وتكمن دوافع اختيار هذين القطبين في كونهما يمثلان الركيزتين الأساسيتين لأي نظام سياسي أو إداري معاصر: القيادة الملهمة المستنيرة (أفلاطون) والجهاز الإداري المنضبط والنزيه (فيبر)، فبينما قدم أفلاطون رؤية "عالم المُثل" لضبط سلوك الحاكم أخلاقياً، قدم فيبر "النموذج المثالي للبيروقراطية" لضبط سلوك المؤسسة إجرائياً، وهو ما جعل من دراساتهما معاً ضرورة لفهم تطور عمل المؤسسات الإنسانية.

وعلى الرغم من اختلاف أزمنتهما وظروفهما التي عاشاها، إلا أنهما امتلكا القدرة على تفسير المجتمعات في العصر الحديث بشكل أفضل؛ فأفلاطون قام بطرح رؤى فلسفية مؤسّساً بها لمفاهيم "عالم المُثل" و"المدينة الفاضلة"، مرسخاً مبدأ تسليم الحكم للفلاسفة الذين يدركون الحقيقة الخالدة. وفي الجانب الآخر، جاء ماكس فيبر ليقدم تفسيرات وتحليلات أكثر عُمقاً وتعقيداً حول النظرية البيروقراطية، والسلطة القانونية العقلانية، مبيناً مسببات التأثيرات الاجتماعية والدينية في تطور المجتمعات الحديثة، وبالرغم من وجود فجوة زمنية كبيرة بين الفكرين فهذا لم يكن يمثل قطيعة ارتباط بين فكريهما، وإنما عكس تطوراً متدرجاً في مفاهيم الشرعية؛ حيث انتقلت من الحكمة المُطلقة عند اليونان، مروراً بأفكار العقد الاجتماعي عند هوبز ولوك التي ركزت على الأمن والملكية، وصولاً إلى العقلانية القانونية عند فيبر.

لذا فهذه الدراسة ستظهر عمق وقوة التشابك بين الأفكار الفلسفية القديمة والتحليل الاجتماعي الحديث، وهو ما سيفتح آفاقاً جديدةً في فهم الذات والمجتمع، وتقديم محاولة جادّة لمعرفة الجذور الفكرية للمفاهيم التي لا تزال تشكل أساساً جوهرياً للحياة المعاصرة، ولن يكون ذلك مجرد استعراض تاريخي، وإنما وصولاً إلى استنباط أنموذج حوكمة يجمع بين "الغايات الأخلاقية" و"الوسائل الإجرائية".

1.1 مشكلة الدراسة

يجسّد كلٌّ من أفلاطون وماكس فيبر محورين أساسيين في دراسة الفكر البشري؛ إذ تمثّل المقارنة بين أفكارهما مدخلًا غنيًا لإثارة جملة من الإشكاليات الجوهرية التي تسهم في تعميق الفهم للعالم المعاصر، وتتمحور هذه الإشكالية حول الكيفية التي يمكن من خلالها إجراء مقارنة منهجية بين رؤيتيهما الفلسفية والسياسية، على الرغم

من الفجوة الزمنية الواسعة التي تفصل بينهما، ولا سيما في ما يتعلق بإمكانية التوفيق بين "سلطة الحكمة" بوصفها أساسًا أخلاقيًا مثاليًا للحكم، و"سلطة القانون" بوصفها إطارًا مؤسسيًا عقلانيًا لتنظيم السلطة، ومن هنا تنبثق أهمية استكشاف القيمة المعرفية لهذا التداخل، من أجل بلورة نموذج حوكمة معاصر يوازن بين تحقيق الغايات الأخلاقية وضمان الكفاءة الإجرائية، بما يسهم في معالجة أوجه القصور التي تعاني منها ممارسات الحوكمة الراهنة.

1.2 أسئلة الدراسة

1. كيف تتباين وتتقاطع تصورات أفلاطون وماكس فيبر في مفهوم المجتمع المثالي والتنظيم الاجتماعي؟
2. ما هي أوجه التمايز والالتقاء في مفاهيم "السلطة" و"العدالة" والأسس المعرفية التي تقوم عليها عند كلا المفكريّن؟
3. إلى أي مدى يسهم التقاطع بين "نظام الزهد" الأفلاطوني و"الأخلاق البروتوستنتية" الفيبرية في تعزيز نزاهة وكفاءة النظم الإدارية؟
4. ما هي التناقضات النظرية والعملية التي تبرز عند محاولة دمج القيادة الحكيمة مع النظام البيروقراطي، وكيف يمكن استخلاص أنموذج حوكمة معاصر يجمع بينهما؟

1.3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. تحليل التصورات الهيكلية للمجتمع المثالي وأنماط التنظيم الاجتماعي لدى كل من أفلاطون وماكس فيبر.
2. إجراء مقارنة نقدية لمفاهيم السلطة والعدالة والشرعية المعرفية، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما.
3. استكشاف الدور الوظيفي للقيم الأخلاقية والدينية "الزهد والبروتستانتية" في تحصين الجهاز الإداري ورفع كفاءة التنظيم.
4. تحديد التناقضات الناشئة عن دمج الحكمة والكفاءة الإجرائية لاستنباط أنموذج حوكمة "هجين" يلائم تحديات العصر الحديث.

1.4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في قدرتها على سد الفجوة بين التنظير الفلسفي التقليدي والمتطلبات التقنية للحوكمة الحديثة، وذلك على مستويين؛

- **الأهمية العلمية:** تقديم قراءة نقدية تربط بين "المثالية الأفلاطونية" و "العقلانية الفيبرية" وتأصيل جذور الحوكمة عبر محطات التطور من أفلاطون وصولاً إلى نظريات العقد الاجتماعي وماكس فيبر.

- **الأهمية التطبيقية:** استنباط أنموذج حوكمة "هجين" يوازن بين القيادة الأخلاقية الحكيمة والكفاءة الإجرائية، لتوفير إطار عملي لصنع القرار لرفع النزاهة في الأداء المؤسسي ومواجهة تحديات الإدارة في القرن الحادي والعشرين.

1.5 منهجية الدراسة وأدواتها

استجابةً لطبيعة الدراسة الفلسفية والمقارنة، تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي ومحوري على منهجية "تحليل المضمون الكيفي" كإطار منهجي موحد، وتعمل هذه المنهجية على تفكيك المتون الفلسفية والاجتماعية في أعمال المفكرين الرئيسة مثل؛ الجمهورية لأفلاطون، الأخلاق البروتستانتية والاقتصاد والمجتمع لماكس فيبر، وذلك عبر الأدوات التالية:

- أداة التفكيك والتحليل المفاهيمي: لاستخراج وتصنيف المفاهيم المركزية في النصوص "الحكمة، البيروقراطية، الكفاءة، والعدالة"، وتحليل أبعادها الفلسفية والاجتماعية ضمن سياقها.
- أداة المقارنة المنهجية: من خلال توظيفها داخل إطار تحليل المضمون لرصد نقاط التقاطع ومواطن التباين بين "المثالية الأخلاقية" الأفلاطونية و"العقلانية الإجرائية" الفيبرية، والتي تحدد الفجوة المعرفية والوظيفية بين الفكرين بشكل دقيق.
- أداة الاستنباط التركيبي: لمعالجة معطيات التحليل لاستخلاص مؤشرات أنموذج حوكمة هجين؛ يدمج بين غايات الحكمة لدى أفلاطون ووسائل الكفاءة لدى فيبر، بما يخدم تحقيق أهداف الدراسة في تقديم حلول لتحديات الإدارة المعاصرة.
- أداة النقد الإسقاطي: وتستخدم لتقييم مدى صلاحية المفاهيم المستخلصة وإمكانية إسقاطها على السياقات الحديثة، لقياس فاعلية الدمج الفلسفي في تقديم حلول عملية لمشكلات الحوكمة في القرن الحادي والعشرين.

1.6 التأصيل المفاهيمي

- **مفهوم السلطة:** بالنسبة لأفلاطون، ترتبط السلطة بالمعرفة؛ بمعنى أن شرعية الحكم تُستمد من الحكمة وإدراك عالم المُثل، وهي سلطة نخبوية تستند إلى أسس أخلاقية ومعرفية مشدّدة (Plato, 1968)، بينما يعرّفها ماكس فيبر: بأنها قدرة الفرد أو المجموعة على فرض إرادتهم من خلال فعل اجتماعي حتى رغم وجود من يقاومها، وقام بتقسيمها إلى ثلاثة أنواع: السلطة التقليدية، السلطة الكاريزمية، والسلطة القانونية العقلانية (Weber, 1947)، وتُعرّف الدراسة السلطة بوصفها متغيّراً تطورياً انتقل من "المعرفة المطلقة" إلى "العقلانية الإجرائية"، وذلك هو جوهر الفكر السياسي، وبهذا تتبنى الدراسة تعريفها للسلطة المعاصرة بوصفها "سلطة مؤسسية" توازن بين الغاية الأخلاقية والوسيلة القانونية.

–

- **مفهوم التنظيم الاجتماعي:** يعرّفه أفلاطون في المدينة الفاضلة بأنه تنظيم هرمي متسلسل وثابت يعتمد على التقسيم الطبقي (الحكام، المحاربون، والمنتجون)، وهو هرم قائمٌ على مبدأ الاختصاص العضوي لتحقيق التوازن (Plato, 1968). وفي المقابل، يتمثل التنظيم الاجتماعي عند فيبر في البيروقراطية؛ وهي الهيكل العقلاني القائم على القواعد المكتوبة، وتوزيع المهام بوضوح، والتعيينات على أساس الكفاءة والحيادية (الوصبي، 2023). ويتقاطع المفكران وظيفياً في مبدأ التخصص؛ فيراه أفلاطون بأنه "عدالة كونية" تضع كل فرد في مكانه الطبيعي، ويراه فيبر "ضرورة تقنية" لرفع الكفاءة وجودة الإنتاج، وهو ما يبرز تحول الغاية التنظيمية من "الفضيلة" إلى "الفاعلية"، وتتبنى الدراسة تعريفاً للتنظيم الاجتماعي بوصفه "هيكلاً تخصصياً يوازن بين التناغم والفاعلية، وهو أن التنظيم الاجتماعي يتجاوز مفهوم "الضرورة التقنية" لزيادة أن التنظيم الاجتماعي يتجاوز كونه مجرد الإنتاج كما هي عند فيبر، أو تقسيمها طبقياً كما عند أفلاطون، وتقدمه كنظام هجين يدمج التخصص الدقيق كوسيلة إدارية تنسجم أو تتناغم مع الأخلاق كغاية مجتمعية لحماية المؤسسات من الجمود .
- **مفهوم العدالة:** يقترن مفهوم العدالة عند أفلاطون "بالعدالة التوزيعية" والتناغم الوظيفي، حيث تتحقق العدالة حين تؤدي كل طبقة دورها المناسب دون تداخل (Maurya, 2021). بينما تقترن عند ماكس فيبر بمفهوم "العدالة الإجرائية"؛ أي التطبيق الموحد والحيادي للقوانين على الجميع داخل الإطار البيروقراطي (Weber, 1947). هذا التباين يضعنا أمام إشكالية معاصرة: كيف يمكن دمج "عدالة الغايات" الأفلاطونية التي تسعى للصالح العام، مع "عدالة الوسائل" الفيبرية التي تقدس الإجراء؟ وفي هذا السياق، يبرز دور العقد الاجتماعي عند جون لوك (1689) كحلقة وصل تاريخية؛ حيث انتقلت الشرعية من مفهوم 'الحكمة المطلقة' إلى 'رضا المحكومين' وحماية الحقوق الطبيعية، وهو ما مهد الطريق للعقلانية القانونية التي صاغها ماكس فيبر لاحقاً كأداة لضبط السلطة وتنظيم المجتمع.

1.7 الدراسات السابقة

تلعب الدراسات السابقة دوراً محورياً في تحديد الفجوة البحثية لهذه الدراسة، من حيث أن غالبيتها قد قامت بإجراء مقارنة بين الفلسفة القديمة والفكر الاجتماعي الحديث، وقامت بالتركيز على مفاهيم معينة أو على مقارنات ثنائية الأبعاد.

دراسة نورمان (Norman, 1995)) بعنوان "Ethics, Killing and War" التي ركّزت على المقارنة المنهجية بين المنهج المثالي لأفلاطون والمنهج الوضعي/التفسيري عند فيبر، حيث تم استخدام الأطر المنهجية الفلسفية التي تقدمها هذه الدراسة كأساس للمقارنة بين الأطر الفكرية القديمة والحديثة، كما تناولت دراسات أخرى

مفهوم العدالة والسلطة القانونية فقط، وهي غالباً ما تضع الأفلاطونية كنقيض تام للعقلانية الفيبرية، وتركز على التباين في الأسس الإيديولوجية.

دراسة ليو ستراوس (Strauss, 1987) بعنوان "The city and man" التي تُعد أساساً في تحليل المقارنات بين التنظيم المثالي (أفلاطون) والتنظيم العقلاني (فيبر)، حيث تتناول بالتحليل العميق التصور الأفلاطوني للمدينة الفاضلة والتنظيم الأخلاقي، وهي الأساس الذي يتم مقارنته مع الفكر الاجتماعي الحديث، كما تفتح هذه الدراسة الباب لتحليل العلاقة بين القيم الفلسفية والتنظيم الاقتصادي، إذ تقارن ضمنياً بين دور الملكية الجماعية لدى أفلاطون وتأثير الأخلاق البروتستانتية على الرأسمالية عند فيبر، وتوضح كيف أن كليهما يرى في القيم (سواء كانت فلسفية أو دينية) قوة دافعة للتنظيم الاقتصادي.

ورغم الثراء المعرفي في الدراسات السابقة مثل نورمان (Norman, 1995) وستراوس (Strauss, 1987)، إلا أنها انحصرت في المقارنات الوصفية المتضادة، وتتمثل الفجوة البحثية في غياب "المنهج التركيبي" الذي يربط بين هذه الأفكار وجذور العقد الاجتماعي، حيث تسعى الدراسة لتقديم إطار يدمج "الحكمة والعدالة التوزيعية" لدى أفلاطون مع "الكفاءة والعدالة الإجرائية" لدى ماكس فيبر.

2. الإطار النظري

2.1 التعريف بأفلاطون وأفكاره

يمثل أفلاطون بأعماله (347–427 ق.م) حجر الزاوية في تاريخ وعلوم الفلسفة الغربية، فهو تلميذ سقراط ومؤسس الأكاديمية في أثينا، وتعد أعماله نقطة مفصلية قدّم من خلالها إسهامات قيّمة في فلسفة السياسة، الأخلاق، والمعرفة (جمال الدين، 2021). ركزت فلسفته على نظرية "المثل"، حيث يرى أن العالم المحسوس هو تجسيد غير مكتمل لعالم الأفكار الكاملة التي لا تدرك إلا بالعقل والتفكر (أبو ريان، 1959)، وتجلت رؤيته السياسية في "المدينة الفاضلة" أو "جمهورية أفلاطون"، حيث اقترح نظاماً تطبيقياً صارماً يضمن الاستقرار والعدالة عبر تقسيم المجتمع إلى طبقات؛ الحكام الفلاسفة، المحاربين، والمنتجين.

وتكمن الإضافة الشرعية لأفلاطون في "شرعية الحكمة"؛ بمعنى أنه يرى المعرفة الحقيقية بأنها الوسيلة الوحيدة للحكم، وأن الفضيلة الأخلاقية هي الضمان لمنع انحراف السلطة، ومن أجل تحقيق هذه الكفاءة المطلقة، قام بفرض نظام من "الزهد الإجباري" على النخبة الحاكمة، وتجاهل بذلك الدوافع المادية الشخصية لصالح العقلانية الأخلاقية (Chappell, 2005)، ويمثل هذا الطرح الأساس الأخلاقي الجوهري لفكرة "تجرّد السلطة"؛ وهي الفكرة التي مهّدت الطريق لتطور المفاهيم الإدارية، حيث تحوّلت السلطة من ممارسة مرتبطة برغبات الحاكم الشخصية إلى وظيفة مؤسسية تتجاوز الاعتبارات الفردية، لتصبح غايتها الوحيدة هي تحقيق المصلحة العامة والالتزام بالمعايير الموضوعية.

2.2 التعريف بماكس فيبر وأفكاره

يُعدّ ماكس فيبر (1864–1920) أحد أبرز مؤسسي علم الاجتماع الحديث، واشتهر بأبحاثه ودراساته حول البيروقراطية، السلطة، والدين، إذ شكّلت أعماله محوراً أساسياً في فهم كيفية تأثير الثقافة والقيم على التنمية الاقتصادية (Barker, 1906) وقدّم فيبر مفهوم "البيروقراطية العقلانية" كأداة إدارية هي الأكثر كفاءة، حيث تعتمد على القواعد الواضحة، والتخصص، والهرمية الوظيفية لضمان استقرار المؤسسات الحديثة.

وعلى العكس من أفلاطون الذي استند إلى "الحكمة"، استند فيبر في دراسته "الأخلاق البرتوستانتية وروح الرأسمالية" إلى أثر "الوازع الديني الأخلاقي" في تشكيل السلوك الإداري والاقتصادي؛ حيث أوضح كيف تسهم قيم التقشّف والعمل الجاد (على اعتباره نداءً إلهياً) في رفع كفاءة التنظيم وعقلنة الإنتاج (Hillier, 2022)، ويرى فيبر أن انتقال المجتمع نحو "العقلانية القانونية" هو السمة الغالبة للعصر الحديث، حيث تستمد السلطة شرعيتها من القواعد الإجرائية وليس من الحكمة الذاتية (الحيدري، 2010)، وهو التحول من "أخلاق الفضيلة" الأفلاطونية إلى "أخلاق الواجب الإجرائي" الفيبري، وهو ما يُظهر تطوراً في الجهاز البيروقراطي ككيان محايد ومستقل عن الولاءات الشخصية (عواضة، 2013. ص: 265–278).

3. المجتمع المثالي وأنماط التنظيم

3.1 رؤية أفلاطون: العدالة والتنظيم الهرمي

يصوّر أفلاطون المدينة الفاضلة في "جمهورية أفلاطون" بأنها المجتمع الذي تتحقق فيه العدالة بوصفها حالة من التوازن والانسجام بين مختلف الطبقات، حيث تتحقق العدالة عندما يقوم كل فرد بتأدية دوره المنوط به بناءً على قدراته الفطرية ومهاراته المكتسبة، وتتجسد هذه العدالة في تقسيم طبقي ثلاثي: طبقة الحكام الفلاسفة (العقل والحكمة)، طبقة المحاربين (الشجاعة)، طبقة المنتجين (العمال والفلاحين) الذي يوفرون الموارد الاقتصادية (النشار، 2021).

ويكمن جوهر كفاءة التنظيم عند أفلاطون في مبدأ "الاستقامة الأخلاقية" المرتبطة بنظام "الزهد والرهبنة""؛ حيث يرى أن نجاح الاستقرار مرهون بحظر "الملكية الخاصة" و"تكوين الأسرة" على طبقتي الحكام والمحاربين، ويتضح هنا بأنه ليس مجرد إجراء عقوبات، وإنما أداة تنظيمية لمنع تضارب المصالح وضمان عدم خضوع القرارات العامة للتأثيرات الشخصية أو الفئوية، وبذلك يتضح بأن أفلاطون يعمل على تأسيس لنموذج "العدالة التوزيعية" التي تضع الصالح العام فوق الرغبات الذاتية، معتبراً أن الأخلاق هي الضمان الوحيد لمنع فساد السلطة (عبد العظيم، 2016)، ويرى الباحث بأن ذلك طرح تناقضي نظرياً مع الفكر الحديث؛ إذ يضع أفلاطون عبء النزاهة على "ذاتية الفرد الحكيم" وزهده، في الوقت الذي يجب أن تتعارض فيه مع أنظمة الرقابة الخارجية.

3.2 رؤية ماكس فيبر: البيروقراطية والعقلانية الأداتية

يرى ماكس فيبر بأن التنظيم الاجتماعي الأمثل في العصر الحديث يتحقق من خلال النظام البيروقراطي، الذي يمثل قيمة العقلانية الأداتية، إذ يقوم هذا النظام على قواعد صارمة ومشدّدة تشمل: التخصص الوظيفي، التسلسل الهرمي الواضح، والاعتماد على الوثائق المكتوبة، وتعيين الكوادر بناءً على الكفاءة الفنية وليس الولاءات الشخصية (سيمون، 2014)، وتظهر "العدالة الإجرائية" عند ماكس فيبر في التطبيق الموحد والحيادي للقوانين على الجميع دون تمييز أو استثناء، بينما اعتمد أفلاطون على "الزهد الشخصي" للحاكم، قام فيبر باعتماد الصلابة في "النظام" وقواعده؛ حيث يرى أن الأفراد في المجتمعات الحديثة هم "أشخاص فاعلون"، يمتلكون سلوكاً هادفاً وعقلانياً (فياض، 2018).

ويتضح هنا التناقض العملي في أن فيبر استبدل "أخلاق الفضيلة" بأخلاق "المهنة" والواجب القانوني؛ فالبيروقراطي لا يحتاج أن يكون "زاهداً" بالمعنى الأفلاطوني، بل يحتاج أن يكون "منضبطاً" بالمعنى القانوني. ومع ذلك، يتقاطع فيبر مع أفلاطون في الرغبة بحماية المؤسسة من المصالح الذاتية "الشخصية"، لكنه يحقق ذلك عبر "العقلانية الإجرائية" التي تضمن استمرار العمل بفاعلية عالية حتى في غياب "القائد الفيلسوف" (وطفة، 2023).

4. المقارنة ونقاط التقاطع والاختلاف

4.1 مقارنة مفهوم العدالة وأسس الشرعية

تختلف مفاهيم العدالة وأسس شرعية السلطة عند كل من أفلاطون وماكس فيبر وذلك بشكل جذري؛ يرى أفلاطون العدالة كحالة من التناغم الكوني والوظيفي وتهدف إلى تحقيق التكامل الأخلاقي، مستمداً الشرعية من "الحكمة الفلسفية المطلقة" التي تدرك الحقائق الثابتة عبر التأمّل (القاقون، 2020)، وفي المقابل يركز فيبر على "العدالة الإجرائية" حيث تُستمد الشرعية من القواعد القانونية–العقلانية المطبقة بحيادية، ويشير روبرت شيلدون (Sheldon, 2022) بأن الحقيقة المطلقة هي؛ "كل ما هو صحيح دائماً، بغض النظر عن المعايير أو السياقات.

وهنا يظهر التحول التاريخي الذي أحدثته نظريات "العقد الاجتماعي"؛ فبينما كانت الشرعية عند أفلاطون تتسم بالفوقية ومصدرها الحقيقة المطلقة، مهّد توماس هوبز (Hobbes, 1996) وجون لوك (Locke, 1963) لظهور الشعرية "التعاقدية" القائمة على المصلحة والأمن وحقوق الأفراد، وهو التحول الذي مكّن فيبر لاحقاً من تأسيس شرعيته القائمة على "القانون" كبديل موضوعي "للحكيم".

ومع ذلك، يظهر بأن هذا يشكل تقاطعاً بين المفكرين وهو؛ ضرورة وجود "قوة ضابطة" لمنع الفوضى؛ فهي عند أفلاطون ذاتية تستند لضمير الحاكم وحكمته، وعند فيبر "موضوعية" تقيّد الإداري عبر قواعد إجرائية مشدّدة (العزي، 2020).

4.2 التباين في النظرة الاقتصادية والتنظيم

تظهر الأفكار عند أفلاطون حول الاقتصاد في كتابه "الجمهورية" من خلال التباين الذي يصف بأنّ أصل وجود الدولة مرتبط بالعامل الاقتصادي المتمثل في حاجة الفرد للاجتماع مع غيره من أجل تلبية الاحتياجات المتبادلة، ويرى ضرورة تنظيم الاقتصاد بطريقة تمنع التفاوت الكبير في الموارد عبر فرض قانون الملكية الجماعية على طبقة الحكام والمحاربين، وهو ما يجسد نمطاً من التخطيط المركزي الأخلاقي الذي يهدف إلى فصل هذه الطبقات عن الاهتمامات المادية من أجل ضمان تركيزهم على بقاء الدولة (أفلاطون، 2017)، وهو الزهد التنظيمي الذي يتقاطع عند أفلاطون وظيفياً مع رؤية ماكس فيبر للأخلاق والقيم؛ حيث ربط فيبر التنمية الاقتصادية بالقيم الثقافية، وأظهر كيف شجعت الأخلاق البرتوستانتية "الدينية" على الانضباط والادّخار، وهو ما جعله يسهم في تطوير الروح الرأسمالية التي تعتمد على العقلانية والبيروقراطية لتحقيق الكفاءة (فيبر،2021).

ويظهر هنا وجه المقارنة الجوهري الذي يكمن في استخدام "الوازع الأخلاقي والديني" كأداة لضبط الأداء؛ فبينما فرض أفلاطون "الزهد والرهبنة القسرية" عبر إلغاء الملكية للحكام، رأى فيبر أن "التقشف البروتوستانتي" والزهد الدنيوي هو الذي خلق هذا الانضباط اللازم لنجاح البيروقراطية، ويرى الباحث بأن كلاهما يهدف إلى تحييد المصالح الشخصية لصالح ديمومة النظام، بصرف النظر عن "التخطيط الأخلاقي" قديماً و"العقلانية الإجرائية" في العصر الحديث.

5. تطبيقات فلسفة أفلاطون وماكس فيبر في العصر الحديث

5.1 تطبيقات أفلاطون: القيادة الحكيمة والعدالة التوزيعية

بالرغم من محاولات تطبيق مثالية نظام الحكم الأفلاطوني، إلا أن فكرة "الملك الفيلسوف" تتطلب قادة مفكرين يمتلكون رؤى حكيمة مرتبطة بالعقلانية، وهو ما يمكن استلهامه حديثاً عبر انتخاب قادة يمتلكون خبرات تراكمية ودهاء وحنكة، ويمكن مأسسة هذه الرؤية عبر برامج استثمارية حكومية ودورات تدريبية مكثّفة للقادة في مجالات التفكير النقدي والقيم الأخلاقية، لضمان إدارة تنموية تقلص التفاوتات في توزيع الموارد وتحقق التوازن الاجتماعي، وذلك سيسهم في تعزيز استقلالية السلطات وفصلها لمنع تفشي الفساد (Pomerleau, 2013). ومع ذلك تتضح مشكلة "الذاتية"؛ فكيف يُضمن ثبات "الحكمة" الأخلاقية للقائد دون مسطرة قانون ملزمة؟! إن معالجة هذا القصور الأفلاطوني بدأت تاريخياً مع رواد العقد الاجتماعي؛ حيث ركّز هوبز (Hobbes, 1996) على ضرورة وجود سلطة مركزية قوية لضبط التناحر البشري، بينما أرسى جون لوك (Locke, 1963) المفهوم الحديث للشرعية القائمة على "رضا المحكومين" وحماية الحقوق الطبيعية، مما نقل مركز الثقل من "حكمة الفرد" إلى "قدسية العقد

والقانون"، وهو ما مهد الطريق أمام عملية دمج الرؤية الغائية لأفلاطون مع صلابة النموذج "القانوني–العقلاني" عند ماكس فيبر، لضمان وجود إطار إجرائي يحمي المجتمع من التقلبات المزاجية وإرادة الفرد.

5.2 تطبيقات ماكس فيبر: الكفاءة البيروقراطية والإدارة العقلانية

بالنظر إلى أفكار ماكس فيبر، يتضح أنها تستند إلى أساس تحسين النُظُم الإدارية من خلال التركيز على آليات التنظيم الفعّالة والالتزام الصارم بالقوانين، فبالإمكان تطبيق مبادئ فيبر في المؤسسات الحديثة عبر اعتماد هياكل تُنظّم الأدوار وتوزّع المسؤوليات بناءً على التخصّصات العلمية والكفاءة، لضمان زيادة الإنتاج وتحقيق العدالة الإجرائية (Nickerson, 2024)، كما يمكن استلهام أفكاره في تعزيز الابتكار ومبدأ التنافس عبر وضع سياسات محفّزة تُشجّعُ على المبادرة وتطوير الأداء المؤسسي.

ومع ذلك، يواجه التطبيق الحديث لأفكار فيبر تحدي "الجمود البيروقراطي"؛ فالاكتفاء بالإجراءات المشددة قد يحوّلُ المؤسسة إلى "قفص حديدي" يقتل الإبداع ويجرد الإدارة من غاياتها الأخلاقية الكبرى (Hashimov, 2025). ولذا، تبرز القيمة الحقيقية في تطعيم العقلانية الفيبرية بشيء من "الرؤية الأفلاطونية" التي تذكر البيروقراطي بأن القانون وسيلة لخدمة العدالة وأنه ليس غاية في حد ذاته.

5.3 تقييم النموذج التركيبي للحوكمة المعاصرة

يتطلب التطبيق الأمثل لأفكار الفيلسوفين في سياق الحوكمة المعاصرة مزيجاً من التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ العملي؛ فالقيادة المعاصرة تحتاج للجمع بين الرؤية الحكيمة للصالح العام كما هي عند (أفلاطون) والكفاءة الإدارية والنزاهة الإجرائية كما عند (فيبر)، إذ إنّ النموذج التركيبي يعالج مشكلتين مركزيتين: "الذاتية المفرطة" عند أفلاطون، و"الجمود الآلي" عند فيبر.

وعليه؛ فإنّ هذا الدمج سينتج نظاماً يوازن بين "الشرعية القانونية" و"الشرعية الأخلاقية"، حيث يشترط النموذج التركيبي وجود قيادة حكيمة تحدد الأهداف الاستراتيجية الأخلاقية (كغايات)، وأن تثار هذه الأهداف عبر جهاز بيروقراطي عقلاني يضمن التنفيذ الحيادي (كوسائل)، وبهذا التوازن بين "الحكمة كغاية" و"الكفاءة كوسيلة"، يمكن مواجهة تحديات العصر الحديث عبر خلق بيئة مؤسسية تجمع بين النزاهة الفلسفية والانضباط القانوني، وصولاً إلى بناء نظامٍ بيروقراطي ذكي.

6. النتائج ومناقشتها

كشفت الدراسة أن نقطة الاختلاف الجوهرية لا تكمن في أهمية التنظيم، وإنما في المصدر الشرعي له؛ حيث أسّس أفلاطون شرعيته على المعرفة المطلقة والحكمة الفلسفية كترجمة لنظام مغلق يهدف للكمالية الأخلاقية، بينما أرسى فيبر شرعيته على العقلانية القانونية والإجراءات المكتوبة كنموذج مفتوح يستند إلى الكفاءة الفنية، وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهب إليه ستراوس (Strauss, 1987) في تحليله للتنظيم المثالي، حيث يظهر التحول المحوري

في الفكر البشري من البحث عن "العدالة كفضيلة ذاتية" في العصور القديمة إلى "العدالة ككفاءة أداتية" في العصر الحديث، وذلك ما أظهرته الدراسة في المجتمع المثالي وأنماط التنظيم من خلال عملية "التحوّل من "كمالية الحكمة" إلى "عقلانية الإجراء" حول تطور مفهوم السلطة من الحكيم إلى القانون.

أظهرت الدراسة أن الفجوة الزمنية لم تمنع وجود تقاطعات وظيفية مذهلة، خاصة في جانب "التخصص وتقسيم العمل"؛ فالتقسيم الطبقي الأفلاطوني يشبه وظيفياً التخصص الدقيق في بيروقراطية فيبر، وإن اختلفا في الغاية (التناغم عند أفلاطون مقابل الإنتاجية عند فيبر)، كما أثبت التحليل أن تحذير أفلاطون من "الملكية الخاصة" للحكام يتقاطع مع ضرورة "الحيادية وفصل المنصب عن الشخص" عند فيبر، وهنا تبرز الفجوة التي سدّتها الدراسة عبر توضيح كيف أن كلاهما سعى لحماية المؤسسة من المصالح الشخصية، سواء عبر "التجريد الأخلاقي" (الزهد الأفلاطوني) أم "التقنين العقلاني" (الإجراءات الفيبرية)، وهو ما جاء حول دور الأخلاق في نزاهة الإدارة، التي تعكس التقاطعات الوظيفية في تقسيم العمل وحماية المؤسسة.

أظهرت النتائج تبايناً في الوسائل واتفاقاً في أثر القيم على الاقتصاد؛ فأفلاطون اعتمد التخطيط المركزي الأخلاقي لخدمة العدالة التوزيعية، بينما ربط فيبر النمو بالأخلاق البروتوستانتية والدافع الفردي، وناقشت هذه الدراسة ما أغفله نورمان (Norman, 1995) في موازنته بين المثالية والوضعية، من حيث إنّ دمج "التوزيع العادل" الأفلاطوني مع "كفاءة الإنتاج" الفيبرية يشكل بوابة لفهم التحديات الاقتصادية المعاصرة، وتؤكد بأن الوازع الأخلاقي (ديني أو فلسفي) هو الضامن لحوكمة اقتصادية توازن بين النمو والعدالة الاجتماعية.

خلصت الدراسة إلى مناقشة قيمة النموذج التركيبي الذي يجمع بين الغايات (الحكمة والعدالة عند أفلاطون) مع الوسائل (الكفاءة والنزاهة عند فيبر)، ويتضح أن الحوكمة الناجحة تشترط قيادة حكيمة (الفيلسوف الملك) تمتلك الرؤية الاستراتيجية للصالح العام، وتدار هذه الرؤية عبر جهاز بيروقراطي عقلاني ذكي يضمن حيادية التنفيذ، وهذا يثبت إمكانية التكامل بين الشرعية الأخلاقية والشرعية القانونية لمواجهة تحديات الإدارة الحديثة، وهو ما تم تأصيله في الدراسة كحل لمعضلة "الجمود البيروقراطي" عبر تطعيمه بالرؤية الفلسفية الملهمة لإنتاج البيروقراطية الذكية.

7. خاتمة:

في ضوء ما سبق من تحليلٍ مقارنٍ بين أطروحات أفلاطون وماكس فيبر، يتبيّن أن الدراسة لم تقتصر على استعراض أفكارٍ فلسفيةٍ أو سوسيولوجيةٍ متباعدة زمنياً، بل سعت إلى الكشف عن الامتدادات العميقة لهذه الأفكار في تشكيل النماذج المعاصرة للحكم والإدارة، فقد أظهرت المقارنة أن الفجوة الزمنية بين المفكرين لا تعني بالضرورة قطيعة معرفية، بل يمكن قراءتها بوصفها تطوراً في أدوات فهم السلطة وتنظيم المجتمع.

كما أبرزت الدراسة أن الإشكالية الجوهرية لا تكمن في المفاضلة بين نموذجٍ وآخر بقدر ما تكمن في كيفية استثمار عناصر القوة في كل منهما ضمن سياق معاصر يتسم بالتعقيد والتداخل المؤسسي. ومن هنا، فإن إعادة قراءة التراث الفلسفي الكلاسيكي إلى جانب النظريات الحديثة تفتح أفقاً تحليلياً يسمح ببناء تصورات أكثر توازناً وواقعية. وعليه، تمهّد هذه المعالجة النظرية لعرض أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، والتي تُجمل أبرز أوجه الاتفاق والاختلاف، وتحدد الإطار الممكن لتكامل النموذجين في الواقع المعاصر، وذلك على النحو الآتي:

- أنّ نموذج أفلاطون يمثل نظاماً معيارياً يرتكز على نزاهة الحاكم وزهده الشخصي كضمانة ضد الفساد، بينما يمثل نموذج فيبر نظاماً وظيفياً يستبدل الذاتية الأخلاقية بقواعد قانونية موضوعية تضمن كفاءة الأداء وسرعة الإنتاج، وهو؛ التحول من أخلاق الفضيلة إلى عقلانية النظام.
- أنّ كلا المفكرين يُقرّ بضرورة وجود قوة ضابطة للمجتمع؛ إلا أنها عند أفلاطون مثّلت "الضبط الداخلي" (الحكمة والوازع الأخلاقي)، وعند فيبر مثلت "ضبط خارجي" (الإجراءات القانونية العقلانية)، وهو التباين الذي أسس تاريخياً للانتقال نحو مفاهيم العقد الاجتماعي ودولة المؤسسات وذلك يعني "تكامل في أدوات الضبط "الداخلي والخارجي".
- أثبتت الدراسة أنّ التحدي المعاصر يكمن في "التوليف المنهجي" بين المدرستين؛ بالمؤسسات الحديثة بحاجة إلى "غايات حكيمة" (أفلاطون) لرسم الرؤى الاستراتيجية والأخلاقية وبحاجة إلى "وسائل كفؤة" (فيبر) لضمان التنفيذ الحيادي والعدالة الإجرائية، وهو ما سيحل معضلة الجمود البيروقراطي وينتج النموذج الهجين في الحوكمة.

8. التوصيات والمقترحات

- يوصي الباحث المهتمين بهذا النوع من الدراسات العمل على إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية وورش العمل لإثراء هذا الجانب وتطويره.
- يوصي الباحث بضرورة تطوير المناهج التعليمية والأكاديمية والبرامج التدريبية في مجالات الإدارة العامة والعلوم السياسية لتتجاوز الأطر التقنية الجافة، وذلك عبر إدراج مساقات تجمع بين "فلسفة الحوكمة" و"أخلاقيات الإدارة"؛ يهدف إعداد كادر قيادي قادر على ممارسة التفكير النقدي والرؤية الفلسفية المستنيرة، بالتوازي مع إتقان المهارات البيروقراطية والانضباط الإجرائي، الذي سيضمن بناء إدارة تجمع بين سداد الرؤية ونزاهة التنفيذ في القطاعين العام والخاص.
- توصي الدراسة المؤسسات وصناع القرار بتبني آليات حوكمة "هجينة" تُوازن بين "العدالة الإجرائية" المشددة التي تكفل سيادة القانون والحياد الوظيفي وفق النموذج الفيبري، وبين "السياسات التوزيعية" الفعّالة المستلهمة من الفكر الأفلاطوني لتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية؛ وهو ما يتطلب مأسسة "الوازع الأخلاقي"

داخل الهياكل الهرمية لتعزيز آليات المساءلة الذاتية ومكافحة الفساد، وعدم الاعتماد الكلي على الضوابط القانونية الخارجية التي قد تؤدي إلى جمود بيروقراطي.

- يقترح الباحث التوسع في الدراسات المستقبلية التي تقيس الأثر التطبيقي لدمج "النزاهة الأخلاقية" في تصميم الأنظمة الإدارية الحديثة، مع التركيز على إجراء بحوث مقارنة تستكشف الأثر الثقافي للأخلاق الفلسفية كقوة دافعة للإنتاجية والالتزام المهني في سياقات ثقافية متنوعة؛ وذلك لاستكمال ما بدأته الدراسة في رصد التحولات من "أخلاق الواجب الديني/ البروتستانتي" إلى "أخلاق الفضيلة الإدارية"، وهو ما سيسهم في عملية تطوير نماذج الحوكمة لتكون أكثر مرونة واستجابة لتحديات العصر الحديث.

المراجع

المراجع العربية:

أبو ريان، محمد. (1959). *أصول الفلسفة الإشراقية عند شهاب الدين السهروردي*. مصر، مكتبة الأنجلو المصرية.

أفلاطون. (2017). *جمهورية أفلاطون*. (ترجمة: فؤاد زكريا)، مصر، مؤسسة هنداوي.

جمال الدين، بومحمد. (8 كانون الأول 2021). *كيف عرّف أفلاطون التفكير الفلسفي*. متوفر على الرابط: https://medpress-dz.org/

الحيدري، إبراهيم. (25 آيار 2010). *الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية*. إيلاف، متوفر على الرابط: https://elaph.com/

سيمون، بابلو. (22 تموز 2014). *الديمقراطية عند ماكس فيبر*. الجمهورية، متوفر على الرابط: https://aljumhuriya.net/

عبد العظيم، حسني. (17 آذار 2016). *الفكر الاجتماعي في الحضارة اليونانية*. الحوار المتمدن، متوفر على الرابط: https://www.ahewar.org/

العزي، خالد. (4 شباط 2020). *مفهوم العدالة الاجتماعية بين الفكر الرأسمالي والفكر الاشتراكي*. مركز دراسات الوحدة العربية، متوفر على الرابط: https://caus.org.lb/

عواضة، حنان. (2013). السلطة عند ماكس فيبر. *مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 1(206)، 265-278.

فياض، حسام الدين. (2018). *ماكس فيبر دراسة في علم الاجتماع التأويلي*. مصر، مكتبة نحو علم اجتماع تنويري.

فيبر، ماكس. (2021). *مقالات في علم الاجتماع الاقتصادي*. (ترجمة: ابتسام خضرا)، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

القاقون، رائد. (31 كانون الثاني 2020). *"العدالة" عند أفلاطون*. الضحى، متوفر على الرابط: /https://dhohamagazine.com

النشار، مصطفى. (10 كانون الثاني 2021). *الدولة المثالية بين أفلاطون وأرسطو*. متوفر على الرابط: /https://istighrab.iicss.iq

الوصبي، سمير. (28 نيسان 2023). مفهوم سلطة الوعي (العدالة الاجتماعية) من خلال التكامل المعرفي والمنهجي للتصورات الثلاثة: (سلطة العقل– سقراط، سلطة التنظيم– فيبر، سلطة التأثير– بورديو). العرب للأبحاث والدراسات، متوفر على الرابط: /https://alarab2030.com

وطفة، علي. (25 شباط 2023). *النزاعات التأويلية في سوسيولوجيا ماكس فيبر: قراءة نقدية في المرتكزات الأيديولوجية*. أنفاس نت، متوفر على الرابط: /https://www.anfasse.org

المراجع العربية بنظام الرومنة:

Abw Ryan, Mhmd. (1959). *aswl alflsfh aleshraqyh 'end shhab aldyn alshrwrdy*. msr, mktbh alanjlw almsryh.

Aflatwn. (2017). *jmhwryh aflatwn*. (trjmh: f'ead zkrya), msr, m'essh hndawy.

Jmal Aldyn, Bwmhmd. (8 kanwn alawl 2021). *kyf 'erf aflatwn altfkyr alflsfy*. mtwfr 'ela alrabt: https://medpress-dz.org /

Alhydry, Ebrahym. (25 ayar 2010). *alakhlaq albrwtstantyh wrwh alrasmalyh*. eylaf, mtwfr 'ela alrabt: https://elaph.com /

Symwn, Bablw. (22 tmwz 2014). *aldymqratyh 'end maks fybr*. aljmhwryh, mtwfr 'ela alrabt: https://aljumhuriya.net /

'ebd Al'ezym, Hsny. (17 adar 2016). *alfkr alajtma'ey fy alhdarh alywnanyh*. alhwar almtmdn, mtwfr 'ela alrabt: https://www.ahewar.org /

Al'ezy, Khald. (4 shbat 2020). *mfhwm al'edalh alajtma'eyh byn alfkr alrasmaly walfkr alashtraky*. mrkz drasat alwhdh al'erbyh, mtwfr 'ela alrabt: https://caus.org.lb /

'Ewadh, Hnan. (2013). alslth 'end maks fybr. *mjlh alastad ll'elwm alensanyh walajtma'eyh*, 1(206), 265-278.

Fyad, Hsam Aldyn. (2018). *maks fybr drash fy 'elm alajtma'e altawyly*. msr, mktbh nhw 'elm ajtma'e tnwyry .

Fybr, Maks. (2021). *mqalat fy 'elm alajtma'e alaqtsady*. (trjmh: abtsam khdra), lbnan, almrkz al'erby llabhath wdrash alsyasat.

Alqaqwn, Ra'ed. (31 kanwn althany 2020). "*al'edalh" 'end aflatwn*. aldha, mtwfr 'ela alrabt: https://dhohamagazine.com /

Alnshar, Mstfa. (10 kanwn althany 2021). *aldwlh almthalyh byn aflatwn warstw*. mtwfr 'ela alrabt: https://istighrab.iicss.iq /

Alwsby, Smyr. (28 nysan 2023). *mfhwm slth alw'ey (al'edalh alajtma'eyh) mn khlal altkaml alm'erfy walmnhjy lltswrat althlathh: (slth al'eql- sqrat, slth altnzym- fybr, slth altathyr– bwrdyw)*. al'erb llabhath waldrasat, mtwfr 'ela alrabt: https://alarab2030.com /

Wtfh, 'Ely. (25 shbat 2023). *alnza'eat altawylyh fy swsywlwjya maks fybr: qra'h nqdyh fy almrtkzat alaydywlwjyh*. anfas nt, mtwfr 'ela alrabt: https://www.anfasse.org/

المراجع الأجنبية:

Barker, E. (1906). *The Political Thought of Plato and Aristotle*. Putnam's Sons.

Chappell, T. D. (2005). *Reading Plato's Theaetetus* (Vol. 20). Hackett Publishing.

Hashimov, A. (2025). Max Weber's Bureaucratic Theory: Its Strengths and Weaknesses, and Adaptation to the Modern Era–A Theoretical and Empirical Analysis. *Acta Globalis Humanitatis et Linguarum*, *2*(4), 128-166.

Hillier, S. (2022). Rationalism, bureaucracy, and the organization of the health services: Max Weber's contribution to understanding modern health care systems. In *Sociological theory and medical sociology* (pp. 194-220). Routledge.

Hobbes, T. (1996). *Leviathan (orig. 1651)*. Edited by R. Tuck. Cambridge University Press.

Locke, J. (1963). *Two treatises of government*. Cambridge At the university press.

Maurya, S. K. (2021). The concept of justice in reference with philosophies of Plato and Aristotle: A critical study. *Journal of Liberty and International Affairs*, *7*(3), 250-266.

Nickerson, C. (2024, February 13). *Bureaucratic management theory of Max Weber.* Simply Psychology. https://www.simplypsychology.org

Norman, R. (1995). *Ethics, killing and war*. Cambridge University Press.

Plato. (1968). *The Republic of Plato (A. Bloom, Trans.)*. Basic Books.

Pomerleau, W. P. (2013). *Western theories of justice.* Internet Encyclopedia of Philosophy. https://iep.utm.edu/justwest/

Sheldon, R. (2022, September 20). *Absolute truth.* TechTarget. https://www.techtarget.com

Strauss, L. (1978). *The city and man*. University of Chicago Press.

Weber, M. (1947). *The Theory of Social and Economic Organization*.Cambridge Massachusetts.